الاختيار في أسلوب الاستثناء عند الدماميني في مصابيح الجامع

الباحثة : نور الهدى عبود خلف
جامعة الأنبار - كلية التربية

أ.م.د وعد محمد سعيد
جامعة الأنبار- كلية التربية
ed.waad.muhammad@uoanbar.edu.iq

الملخص :

إنَّ أسلوبَ الاستثناءِ واحدٌ من أساليبِ اللغةِ العربية ، وهو على أقسام : المتصلُ ، والمنقطعُ ، والمفرغُ ، أما المتصلُ ، والمنقطع فيكونان تامّين ، أي : أن يُذكرَ المستثنى منه ، وأداةُ الاستثناء ، والمستثنى ، وأما غيرُ التامِّ فهو المفرغُ . ويأتي الاستثناءُ مثبتاً ، ومنفيّاً ، أو مسبوقاً بشبهِ النفي ، كالنهي ، ويقعُ الاختيارُ فيه كما يقعُ في أساليبِ النحوِ الأخرى ، ويتناولُ هذا البحثُ اختيارَ الدماميني كونَ الاستثناءِ مفرغاً ، لا متصلاً ، ولا منقطعاً . ويقعُ موضعُ الاختيارِ الأوَّلِ في جزءٍ من حديثٍ نبويٍّ شريفٍ ، ويقعُ الموضعُ الثاني في آيةٍ كريمةٍ .

الكلمات المفتاحية : الاختيار ، النحو ، الاستثناء ، المفرغ ، الدماميني .

Abstract:

The method of exception is one of the methods of the Arabic language and it is on the sections : the related exception , the excluded exception and the empty exception . The related and excluded can become complete and mentioned the excluded and the exception tool and the excluded , but incomplete is the empty exception . And the exception comes fixed and exalted , or preceded by semi – negative such as prohibition . And the choice is as it is in other methods of grammar , and this project deals with the reason why Al-Dhammamini chose the empty exception , no related nor excluded . the first place of choice is located in a portion of Hadeeth Nabawi sharif , and the other is in averse of Holy Quran .

Key words ; choice , grammar , exception , empty ,AL- DHAMMAMINI.

المقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدِ المرسلين ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، وبعد :

فإنَّ أهميةَ كتابِ (مصابيح الجامع) تكمنُ في كونِه أحدَ الشروح على صحيح البخاري ، وهو أيضاً شرحٌ يُعنى باللغةِ ، والغريبِ ، والنحو ، وللنحوِ نصيبٌ كبيرٌ في كتابِ الدماميني ، وقد عُنِيَ هذا البحثُ باختياراته النحويةِ على وجهِ الخصوص ، لا سيما في أسلوبِ الاستثناء ، فللاستثناءِ صورٌ عدة ؛ إذ يكونُ تامّاً ومفرغاً ، ويكونُ مثبتاً ومنفياً ، أما التامُّ فيكونُ متصلاً ومنقطعاً وكلاهما يكونان مثبتين أو منفيين ، وأما المفرغُ فلا يكونُ إلاّ في نفيٍ أو شبهِ نفيٍ ، وفي هذا البحث يتضحُ اختيارُ الدماميني كونَ

الاستثناءِ مفرغاً ، لا متصلاً ولا منقطعاً في موضعين ، الأول : في جزءٍ من حديثٍ نبويٍّ شريف ، والآخر : في آيةٍ كريمة .

اختيارُ الاستثناءِ المفرغِ على المتصلِ والمنقطِع -

٠١(لا حسد إلا في اثنتين)[١] :

نقل الدماميني عن الزركشي أنَّه وجَّه هذا الموضع إما على الاستثناءِ المنقطع ، فيكونُ المقصودُ بالحسدِ : الغبطةَ ، وإما على الاستثناء المتصل فيكونُ المقصودُ به الحسدَ على حقيقته ، ثم ذكر (أي: الدماميني) أنَّ الاستثناءَ على معنى الغِبطة متصلٌ ؛ لأنه استثناءٌ مفرغٌ من خبرٍ عامٍّ مقدَّر ، أي : لا غبطةَ في شيءٍ من الأشياءِ إلاّ في اثنتين ، وأمّا على المعنى الثاني وهو أن يكونَ الحسدُ على حقيقتِه فإنَّ جعلَه من الاستثناءِ المتصل يلزمُ عليه إباحةُ الحسد في الاثنتين والحسدُ وهو تمني زوالِ النعمةِ عن المحسودِ وصيرورتها إلى الحاسدِ لا يباحُ أصلاً[٢] ...

قال سيبويه : ((فأمّا الوجهُ الذي يكون فيه الاسمُ بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تُدخِلَ الاسمَ في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قولُه: ما أتاني إلاّ زيدٌ ، ... تُجري الاسمَ مجراه إذا قلتَ : ما أتاني زيدٌ ، ... ولكنك أدخلت (إلاّ) لتوجِب الأفعالَ لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناةً ، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكونَ على حالها قبل أن تلحق (إلاّ))[٣] ؛ وذلك لأنها بعد إلاّ محمولةٌ على ما كانت محمولةً عليه قبل (إلاّ)، ولم تُشغِلْ عنها قبل أن تُلحق (إلاّ) الفعلَ بغيرها[٤] ، وهذا ما ذكره ابنُ الشجري أيضاً ، ففي هذا النحوِ فالعاملُ قبل (إلاّ) مفرَّغٌ للعملِ فيما بعدها ، والدليلُ أنه لو حُذِفت (إلاّ) وحرفُ النفي لاستقام الكلامُ ، فتقولُ في : ما لقيتُ إلاّ زيدا : لقيتُ زيدا[٥] ، وإنما تفرَّغ العاملُ قبل (إلاّ) للعملِ فيما بعدها ؛ لأن المستثنى منه محذوفٌ . فالمعنى – في هذا الموضعِ كما ذكر القاضي عياض - لا حسدَ محمودٌ ، والحسدُ المحمودُ هو تمنّي مثلَ ما تراه لغيرِك[٦] ، أي إنه يرادُ به الغبطة[٧] ، فمعناه كما قال ابنُ الأثير : ((ليس حسدٌ لا يضرُّ إلاّ في اثنتين))[٨] ، والاثباتُ بعد النفي في الاستثناءِ المفرغ يفيدُ الحصرَ ، أي : إنَّ ما بعد (إلاّ) ينفردُ بذلك دون العامِّ المقدَّرِ ، وذلك نحو : ما جاءني إلا زيدٌ ، فـ(زيدٌ) منفردٌ بالمجيءِ دون الأحدين المقدَّرين لو قيل : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ[٩] ، وفي هذا الموضعِ لا يباحُ الحسدُ إلاّ في اثنتين ، وهو الحسدُ المحمودُ

وعبارةُ الدماميني السابقةُ[١٠] في توجيه هذا الموضعِ هي : أنَّه متصلٌ ؛ لأنه استثناءٌ مفرغٌ من عامٍّ مقدَّر ، والمعنى عنده (الغبطة) ، فكيف يكونُ مفرغاً – والتفريغُ يعني أنَّ المستثنى منه غيرُ موجودٍ

– ويكونُ في الوقتِ نفسِه متصلاً – والاتصالُ يعني أنَّ المستثنى من جنس المستثنى منه ؛ وهذا يقتضي أنه موجودٌ – وأيُّ حكمٍ سيُعطى لهذه المسألة ؟

قد يمكنُ الجوابُ على قولِه هذا بأن يقالَ : إنَّه استثناءٌ مفرَّغ من خبرٍ عامٍّ مقدَّر - كما قال هو – أي : إنَّ قولَه : (في اثنتين) مستثنًى من خبرٍ عامٍّ تقديرُه : (في شيءٍ من الأشياء) وهو أي : (في اثنتين) بعضٌ من هذا الخبرِ المقدرِ فيكونُ الاستثناءُ على هذا متصلاً ، ومعنى الحسدِ: الغبطةُ ، والتقديرُ : لا غبطةَ حاصلةٌ في شيءٍ من الأشياءِ إلاّ في اثنتين ، هذا ما يُفهمُ من كلامه ، وقد يكونُ المقصودُ أنَّ له وجهين : متصلاً ومفرغاً ، أو إنَّ أصلَ عبارتِه : إنَّه استثناءٌ متصلٌ إلاّ أنَّه مفرغٌ ؛ لكنَّ الخطأَ واقعٌ من قِبلِ المحقق ، فقيل: "لأنه مفرغ" – واللهُ أعلمُ-

قال ابنُ مالك : ((فلو لم يأخذِ العاملُ مطلوبَه الذي المستثنى بعضُه ، نحو : ما قام إلا زيدٌ، ... سمِّيَ تفريغاً ، وأُعطِي ما بعدَ (إلاّ) العملَ الذي يطلبُه العاملُ قبلها رفعاً كان ... أو غيرَ رفعٍ ... ولا يتأتَّى التفريغُ إلاّ مع نفيٍ أو شبهِه))[١١] . وعبارةُ ابنِه في الاستثناء المفرغ أكثر تفصيلاً ؛ إذ قال : ((... فإنه يجوزُ في الاستثناءِ بـ(إلاّ) بعدَ النفي أو شبهِه أن يُحذَفَ المستثنى منه ، ويقامَ المستثنى مقامه ، فيُعرَبَ بما كان يُعربُ به دونَ (إلاّ) ؛ لأنه قد صار خلفاً عن المستثنى فأعطِي إعرابه))[١٢]. أي : إنَّ المعنى المفهوم من كلامِ الدماميني – وعلى ضوءِ كلامِ الناظمِ وابنِه – أنَّه لو لم يكن المستثنى منه محذوفاً للتفريغ لكان المستثنى بعضاً منه ، أي : إنَّ الاستثناءَ قبلَ التقديرِ : مفرغٌ ، وبعدَ التقديرِ : متصلٌ لا منقطعٌ ، ويجبُ حملُ الكلامِ على الظاهرِ ؛ لأنَّ كلَّ مفرغٍ يمكنُ أن يقدَّرَ له مستثنًى منه ، فيكونَ متصلاً ، ولا إشكالَ في الظاهرِ؛ بل الإشكالُ في التقديرِ– واللهُ أعلم – وقد ذكر الطيبي أن معنى (لا حسدَ) هنا ، أي : لا حسدَ لا رخصةَ فيه ، فمعناه الغبطة ، ويكونُ معنى الحديث الترغيبَ بالتصدُّقِ بالمالِ وتعليمِ العلم[١٣] ، وجعل أبو حيان هذا الحديثَ شاهداً على الحسدِ المحمود ؛ لأنه من الحسدِ في الخيرات[١٤] ، ويرى الزركشي أيضاً أنه مباحٌ في هاتين الخصلتين وأنهما مخرجتان من جملةِ المحضور ، كما رُخِّص في نوعٍ من الكذبِ وإنْ كانت جملتُه محضورةً[١٥] ، وجُعِل معنى هذا الحسدِ : الغبطة ؛ لأنَّ الذي يحملُ صاحبَه عليه كبرُ نفسه ، وحبُّ خصالِ الخيرِ ، والتشبُّه بأهلها ...[١٦] .

والذي يختارُه الدماميني الغبطةَ أيضاً ؛ لأنَّ الحسدَ على حقيقتِه لا يُباحُ أصلاً ، فكيف يُباحُ تمنّي زوالِ نعمِ اللهِ عن المسلمين القائمين بحقِّ اللهِ فيها ؛ ولهذا يختارُ أن يكونَ متصلاً لا منقطعاً – عندَ تقديرِ مستثنًى منه - ؛ لأنَّ جعلَه منقطعاً يعني أنَّ المقصودَ الحسدُ على حقيقتِه[١٧] ، وتوجيهُ هذه المسألة هو

أن (لا) : نافيةٌ للجنس ، و(حسدَ) : اسمُها مبني على الفتح، وخبرُها محذوفٌ والتقدير : لا حسدَ جائزٌ إلا في اثنتين[١٨] .

الحاصلُ في المسألةِ أنَّ الحسدَ إذا حُمِل على الغبطة ، فالمعنى أنَّ الغبطةَ لا تجوزُ إلاّ في هاتين الخصلتين – وهذا ما اختاره الدماميني - وإذا جُعِل على حقيقتِه فمعناه تمنّي زوالِ النعمةِ عن صاحبِها وصيرورتِها إلى الحاسد وهو ممتنعٌ عنده ، فبين المعنيين تناقضٌ ظاهرٌ ، والصوابُ أن يُجعَلَ من الحسدِ المحمودِ ، أي : الحسدُ الذي فيه رخصة ؛ لأنه من الحسدِ في الخيرات ، والذي يحملُ صاحبَه عليه حبُّ خصالِ الخير ، كما سبق عند أبي حيان وابنِ القيم ، وهو أقربُ إلى ما ذكره الزركشي منه إلى ما اختاره الدماميني إذ إنَّ معناه على التفريغ : الحسدُ جائزٌ في اثنتين من الخصال ، واللهُ أعلم .

٢.قال تعالى: ((وَلاَ تَقُوْلَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدَاً(٢٣) إِلاّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ(٢٤) [١٩]:

نقل الدماميني كلاماً طويلاً على هذا الموضعِ ، ومختصرُه أنَّ الاستثناءَ في هذه الآية لا يتعلَّقُ بـ(فاعلٌ) ؛ لأنه بقولِه ذلك لم يَنه عن أن يفعلَ إلاّ أن يشاءَ الله ، ولا يتعلَّقُ بالنهي أيضاً ؛ لأنه إذا تعلَّقَ به لن يكونَ نهياً ؛ بل الأصلُ أن يكونَ التأويلُ : إلاّ قائلاً إلاّ أن يشاءَ اللهُ ، والاستثناءُ في الآيةِ ليس متَّصلاً ، ولا مُنقطعاً ؛ لأنه إن كان متصلاً ، فإنَّه إما أن يكونَ متصلاً بالنَّهي أو متصلاً بـ(فاعلٌ) ، فما ذُكِر من أنَّه متصلٌ بالنهي فسيؤدّي إلى تعليقِ النهي بالمشيئة، فيصيرُ المعنى : نهيتُكم إلاّ أن يشاءَ اللهُ ، وأما ما ذُكِرَ من أنَّه متصلٌ بـ(فاعلٌ) فهو فاسدٌ ؛ لأنَّ المعنى سيكونُ حينئذ : إني فاعلٌ بكلِّ حالٍ إلاّ في حالِ المشيئة ، وأما كونُه استثناءً منقطعاً ، فلا يتَّجهُ ؛ لأنه يؤدّي إلى أن يكونَ معناه أنَّ كلَّ أحدٍ منهيٌّ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غداً مُطلَقاً سواءٌ قيَّده بشيء أو لا[٢٠] .

قال الفرّاءُ إنَّ معناها : ((لا تقُل إنّي فاعلٌ إلاّ ومعها إن شاء اللهُ))[٢١] ، أي : إنَّ تقديرَ الآيةِ: ((إلاّ أن تقولَ إن شاء الله))[٢٢] ، فموضعُ (أن) النصبُ ، والمعنى : (لا تقُلْ : إنّي أفعلُ أبداً إلاّ بمشيئةِ الله) ؛ إذ إنَّ معنى إنّي فاعلٌ ذلك إن شاء الله هو : لا أفعلُ إلاّ بمشيئةِ اللهِ[٢٣] .

ويرى السهيلي أنَّ الذي يُفهمُ من النَّهي أنه نهى عن قولِ هذا الكلامِ ولم ينْه عن وصلِه بـ(إلاّ أن يشاءَ اللهُ)، فيكونُ العبدُ منهيّاً عن هذا القولِ وعن وصلِه بـ(إلاّ أن يشاءَ اللهُ) أيضاً ، وهذا محالٌ. هذا عندما يكونُ الاستثناءُ متعلّقاً بـ(فاعلٌ)، وإذا كان (إلاّ أن يشاءَ اللهُ) راجعاً إلى أوَّلِ الكلامِ – أي : إلى النهي – فإنَّه نقضٌ للنهي ؛ لأنَّ النهيَ لا يتقيَّدُ بالاستثناءِ ، فإذا لم يكن حرفُ الاستثناءِ راجِعاً إلى النهي ولا هو من الكلامِ المنهيّ عنه العبدُ ، فإنَّ فيه حذفاً وإضماراً ، وتقديرُ المحذوفِ : (إلاّ ذاكِراً إلاّ أن يشاءَ اللهُ ، أو ناطقاً بأن يشاءَ الله) ، أي : إلاّ ذاكِراً المشيئةَ، والمشيئةُ مصدرٌ وهو مفعولٌ بالقولِ

المضمرِ ، فالعربُ تحذفُ القولَ وتكتفي بالمقولِ كما في قولِه تعالى : ((فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ))[٢٤]، أي : يُقالُ لهم : أكفرتُم ...[٢٥] ، ومعنى كلامِه أنَّ الاستثناءَ ليس متصِلاً ؛ لأنه إن كان متصِلاً فإنَّه إما أن يكونَ متصلاً بالنهي، أو أن يكونَ متصِلاً بـ(فاعلٌ) ، وقد منع كونَه متصِلاً للمعنيين اللذين ستكونُ عليهما الآيةُ لو كان متصِلاً بالنهيِ أو بـ(فاعلٌ) ، وإنما هو مستثنًى من قولٍ محذوف ، وهذا يعني أنَّه استثناءٌ مفرّغ .

ويتفقُ تفسيرُ ابنِ عطيّةَ للآيةِ والكلامَ الذي ذكره السهيلي آنفاً ، فاللامُ في (لشيءٍ) بمعنى: (لأجل شيءٍ) ، والكلامُ فيه حذفٌ يقتضيه الظاهرُ ويحسّنُه الإيجازُ ، وهذا الحذفُ تقديرُه : إلاّ أن تقولَ إن شاء اللهُ ، فمعناه إذن : إلاّ ذاكِراً المشيئةَ ، وقولُه : (إلاّ أن يشاءَ اللهُ) ليس من القولِ الذي نهى عنه ، أي : إنه غيرُ داخلٍ في النهيِ ، ومن جعلَه متعلّقاً بـ(لا تقولنَّ) فهو فاسدٌ[٢٦] .

وذكر العكبري في المستثنى منه ثلاثةَ أوجه :

- فالوجهُ الأوّلُ أن يكونَ المستثنى منه النهيُ ، وقدّر المعنى : (لا تقولنَّ أفعلُ غداً إلاّ أن يؤذنَ لك) .

- والوجهُ الثاني أن يكونَ المستثنى منه قولُه : (فاعلٌ) ، والتقديرُ : لا تقولنَّ إنّي فاعلٌ غداً حتى تُقرِنَ قولَك بـ(إن شاء اللهُ) ، وهذان التوجيهان على أنَّه استثناءٌ متصِلٌ ، فإما أن يكونَ متصِلاً بالنهيِ أو متصِلاً بـ(فاعلٌ) . وهذان التوجيهان هما اللذان منعهما السهيلي – كما سبق – ومن ذهب مذهبه ، وسيمنعُهما ابنُ الحاجبِ أيضاً – كما سيأتي –

- أما الوجهُ الثالث فهو أن يكونَ الاستثناءُ منقطِعاً ، فيكونَ موضعُ (إلاّ أن يشاءَ اللهُ) النصبَ من وجهين ، أحدُهما : النصبُ على الاستثناءِ ، والتقديرُ: (لا تقولنَّ ذلك في وقتٍ إلاّ وقتَ أن يشاءَ اللهُ) بمعنى يأذن ، فالوقتُ محذوفٌ وهو مرادٌ ، والآخرُ : النصبُ على الحال ، والتقديرُ إما: (إلاّ قائلاً إن شاء اللهُ) على حذفِ القولِ وهو كثيرٌ ، فجُعِل (أن يشاءَ اللهُ) في معنى إن شاء اللهُ ، أي : إنّه مما حُمِل على المعنى ، أو (إلاّ بأن يشاءَ اللهُ) ، ومعناه : ملتبِساً بقولِ : إن شاء اللهُ[٢٧] .

ويفصّلُ ابنُ الحاجب القولَ حول هذه المسألة ؛ إذ يختارُ أن يكونَ الاستثناءُ في هذه الآية مفرغاً وهو مثلُ : (لا تخرجْ إلاّ بمشيئةِ فلانٍ) على أنَّ الأعمَّ المحذوفَ حالٌ أو مصدرٌ ، أما تقديرُ الحالِ فهو : (لا تخرجْ في حالٍ إلاّ مُستصحِباً) ، وأما تقديرُ المصدرِ فهو: (لا تخرجْ خروجاً إلاّ خروجاً مُستصحِباً) ، أي : إنَّ الاستثناءَ في الآيةِ كالاستثناءِ في : (ما كتبْتُ إلاّ بالقلمِ) ونحوِه ، ويستبعدُ أن يكونَ استثناءً منقطِعاً أو متصِلاً ، أما الاستثناءُ المنقطعُ فلا يتجِهُ ؛ لأنه يؤدّي إلى أنَّ المعنى : نهيُ كلِّ أحدٍ عن قولِ : إنّي فاعلٌ كذا مطلقاً سواءٌ قيّده بشيء ، أو لم يقيّدْه ، وهذا خلافُ الإجماعِ ؛ إذ لا يُختلَفُ في جوازِ

أن يقولَ القائلُ : (لأفعلَنَّ كذا إن شاء اللهُ)، فجعلُه منقطعاً يُدرِجُه في النّهي ، وأما المتصِلُ فالاتصالُ بالنهي يؤدّي إلى تقييدِ النهي بالمشيئةِ والمعنى عليه : (نهيتُكم إلاّ أن أشاءَ) ، والاتصالُ بـ(فاعلٌ) يؤدّي إلى أن يصيرَ المعنى: (إنّي فاعلٌ بكلِّ حالٍ إلاّ في حالِ مشيئةِ الله)، فيصيرُ منهيّاً عن ذلك ويصيرُ المعنى النهي عن قولِ : (إنّي فاعلٌ إن شاء اللهُ) ، وعن قولِ : (إنّي فاعلٌ إلاّ أن يشاءَ اللهُ) وهذا فاسدٌ وهو خلافُ الإجماعِ[٢٨] ، وذكر القرطبي أنَّ تقديرَ (إلاّ أن يشاءَ اللهُ) بـ(إلاّ أن تقولَ إلاّ أن يشاءَ اللهُ) هو قولُ الكسائي ، والفرّاء ، والأخفش ، أما البصريّون فقالوا : إنَّ التقديرَ : (إلاّ بمشيئةِ اللهِ)[٢٩].

فالاستثناءُ في الآيةِ لا يمكنُ حملُه على الظاهر ؛ لأنه سيكونُ داخلاً تحت القولِ، - أي : لا تقولنَّ - فيكونُ من القولِ المنهيّ عنه ، واللهُ لا ينهاه عن قولِ : إنّي فاعلٌ ذلك غداً إلاّ أن يشاءَ اللهُ ؛ لأنّه كلامٌ صحيحٌ في نفسِه ، فلا يمكنُ أن ينهى عنه ؛ إذن فهو على تقديرِ محذوفٍ كما قال ابنُ عطيّةَ ، أي : (إلاّ أن تقولَ : إن شاء الله)[٣٠] .

وتناول ابنُ هشام الكلامَ على هذه الآيةِ في حذفِ أداةِ الاستثناء ، قائلاً : ((ولا أعلمُ أحداً أجازه ، إلاّ أنَّ السهيلي قال في قولِه تعالى : ((وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيءٍ)) لا يتعلَّقُ الاستثناءُ بـ(فاعلٌ) ؛ إذ لم يَنْهَ عن أن يصِلَ إلاّ أن يشاءَ اللهُ بقولِه ذلك ، ولا بالنهي ...))[٣١] ، ثم عقّبَ على كلامِه بأنَّه تضمَّن حذفَ أداةِ الاستثناء والمستثنى معاً ، والصوابُ أنَّ الاستثناءَ مفرغٌ[٣٢] ، ففي كلامِه توضيحٌ لما قاله السهيلي واختيارٌ لما ذهب إليه ابنُ الحاجب ، وذلك يظهرُ من التقديرِ الذي جعل عليه الآية ؛ إذ يجعلُ الاستثناءَ مفرغاً ، والمستثنى مصدراً أو حالاً ، على تقديرِ : (إلاّ قولاً مصحوباً بأن يشاءَ اللهُ) ، أو (إلاّ مُلتبِساً بأن يشاءَ اللهُ)[٣٣] .

والذي يظهرُ لي أنَّ الدماميني قد اختار ما ذهب إليه ابنُ الحاجب ، فعدمُ تعقيبِه بعد كلامِه يدلُّ على ذلك[٣٤] . يتشابهُ كلامُ كلٍّ من السهيلي وابن الحاجب اللذين نقَلَهما الدماميني إلى حدٍّ ما ، فهما يتشابهان في منعِ كونِ الاستثناءِ في هذه الآيةِ من متصِلاً ، فلا يتصِلُ بالنهي، ولا يتصِلُ بـ(فاعلٌ) ، أما عموماً فالحكمُ الذي قدَّرَه للآيةِ أنها من حذفِ أداةِ الاستثناءِ والمستثنى جميعاً ؛ يظهرُ ذلك من التقديرِ الذي قدَّر الآيةَ عليه وهو : (إلاّ ذاكِراً إلاّ أن يشاءَ اللهُ)، وقد وضح ابنُ هشام ذلك-كما سبق- أما ابنُ الحاجبِ فيجعلُ الاستثناءَ في الآيةِ مفرغاً ، وعدمُ تعقيبِ الدماميني بعدَ كلامِه الذي أورده يُشيرُ إلى أنّه يختارُه ، وإلاّ لما أورده في المسألةِ نقلاً ، هذا ما أراه ، وأرى أنَّ الراجحَ ما اختاره ابنُ الحاجب ، وتابعه عليه الدماميني ومن قبلِه ابنُ هشام ، وهو كونُ الاستثناءِ مفرغاً، فإن كان لا يتصِلُ بالنهي ولا يتصِلُ بـ(فاعلٌ) كما أنّه ليس استثناءً منقطِعاً ؛ للتعليلِ الذي ذكره ، إذن فهو استثناءٌ مفرغ ،

وهذا من أسلوبِ الحصرِ بـ(إلاّ) بعد نفيٍ أو شبهِه ، والنهيُ شبيهُ النفي ، فكما ينتقِضُ النفيُ بـ(إلاّ) ينتقِضُ شبيهُه – النهي – بها أيضاً .

اختيارُ الإتباعِ على البدلِ على النصبِ على الاستثناء : (لا شفاءَ إلاّ شفاؤك)[٣٥]:

قال الدماميني إنَّ الكلامَ فيه كالكلامِ في: (لا إلهَ إلاّ اللهُ)، وبدأ بالحديثِ على كلمةِ التوحيد ؛ إذ الكلامُ بحسبِ صدرِه نفيٌ لكلِّ إلهٍ سواه، وبحسبِ الاستثناءِ إثباتٌ له ولإلوهيّته[٣٦]، وعلَّل لذلك بأنَّ الاستثناءَ من النفيِ إثباتٌ، وخاصةً إذا كان بدلاً، فإنَّه يكونُ هو المقصودَ بالنسبةِ ؛ ولهذا كان البدلُ الذي هو المختارُ في كلِّ كلامٍ تامٍّ غيرِ موجبٍ بمنزلةِ الواجبِ في هذه الكلمةِ الشريفةِ – وهو يعني : لا إله إلا الله - حتى لا يكادُ يُستعمَلُ... بالنصبِ...[٣٧]، وأوردَ بعد ذلك تساؤلاً عن : كيف يصحُّ الإبدالُ من منفيٍّ مع أنَّ البدلَ هو المقصودُ والنسبةُ إلى المبدلِ منه سلبيةٌ؟ فالجوابُ هو: إنما وقعت النسبةُ إلى البدلِ بعدَ النقضِ بـ(إلاّ)، فالبدلُ هو المقصودُ بالنفيِ المعتَبَرِ في المبدلِ منه ، ولكن بعد نقضِه، ونقضُ النفيِ إثباتٌ[٣٨].

ومعنى سؤالِه: كيف يكونُ البدلُ هو المقصودَ بالنسبةِ وهو بدلٌ من مبدلٍ منه منفيٍّ ؟، ونتجَ هذا التساؤلُ من تركيبِ الاستثناءِ المنفيّ، فصدرُ الكلامِ – كما ذكر آنفاً – منفيٌّ، وما بعدَ (إلاّ) مثبتٌ، وأجابَ عنه بأنَّ النسبةَ إلى المبدلِ منه وقعت بعد النقضِ بـ(إلاّ)، ونقضُ النفيِ إثباتٌ.

ذكر سيبويه في الاستثناءِ المنفي: هذا وجهُ الكلامِ ، أي : أن تجعلَ المستثنى بدلاً من الذي قبلَه ؛ لأنك تُدخِلُه فيما أخرجتَ منه الأول[٣٩]، ومعنى كلامِه أنَّ المستثنى وهو البدلُ هو المقصودُ بالحكمِ، أي: داخلٌ في الحكمِ الذي أُخرِجَ منه المستثنى منه أي: المبدلُ منه، وهو ينطبِقُ على (لا إله إلاّ اللهُ)، ففي نفيِ (إله) إخراجٌ لسواه من الإلوهيّة، أي: نفيٌ لكلِّ إلهٍ سواه، وبـ(إلاّ) إثباتٌ له ولإلوهيّته، وهذا بالتالي ينطبِقُ على (لا شفاءَ إلاّ شفاؤك)، فما قبل (إلاّ) نفيٌ لسواه من الشفاءِ، وبـ(إلاّ) إثباتُ الشفاءِ له وحده.

ونقل السيرافي عن ثعلب تساؤلَه: كيف يكونُ البدلُ المُثبَتُ من مُبدَلٍ منه منفيّ؟ فأجاب السيرافيُّ أنَّه بدلٌ منه في عملِ العاملِ لا في الإيجابِ والنفي، فاختلافُهما في الإيجابِ والنفيِ لا يُخرِجُهما عن البدلِ ؛ وذلك لأنَّ مذهبَ البدلِ في ذلك أن تُقدِّرَ الأولَ في تقديرِ ما لم يُذكَرْ، وتُقدِّرَ الثاني في موضعِه الذي رُتِّبَ فيه[٤٠].

والاستثناءُ غيرُ الموجبِ: إدخالُ بعضٍ مما خرج منه كلٌّ[٤١]، وهذا شبيهٌ بالكلامِ الذي أورده سيبويه سابقاً. وأعربَ العكبريُّ هذا الموضعَ بأنَّ (شفاءَ): مبنيٌّ على الفتحِ، والخبرُ محذوفٌ والتقدير: لا

شفاءَ لنا، و(شفاؤك): مرفوعٌ على أنَّه بدلٌ من موضع (لا شفاءَ)، ومثلُه: (لا إلهَ إلاّ اللهُ)[٤٢]، ورُفِعَ المستثنى بعدَ (لا) في هذا التركيب ؛ لأنه بدلٌ على الموضعِ، وقد انتقضَ عملُ (لا) بالإثبات – وذلك بـ(إلاّ) - والتقدير: لا إلهَ في الوجودِ إلاّ اللهُ، أي: اللهُ وحدَه الإله[٤٣] .

الخاتمة : خلصَ البحث إلى نتائج :

- شأنُ الاستثناءِ شأن الأساليب النحويةِ الأخرى يقعُ فيه الاختيار كما يقعُ في تلك ، لا سيما أنَّه متفرغٌ ، وقد وقع الاختيارُ هنا في أنَّه مفرغٌ وليس متصلاً أو منقطعاً .
- الدماميني الذي يلتزمُ في بعضِ اختياراته بالقاعدةِ النحويةِ يميلُ في مواضعَ أخرى إلى المعنى ، فتارةً يتَّجهُ المعنى وأخرى يتضاربُ مع قواعدِ الجملةِ .
- قد يتضاربُ المعنى والإعراب في توجيهِ موضعٍ ما على توجيهٍ معينٍ ، فالكلامُ على الظاهرِ شيءٌ ، وعندَ التقديرِ شيءٌ آخرُ ، كما حدثَ في اختيارِ نوعِ الاستثناءِ في (لا حسدَ إلاّ في اثنتين) ، فهو على الظاهرِ استثناءٌ مفرغ وعند التقديرِ استثناءٌ متصلٌ ، كذلك ذهب الدماميني .

واللهَ أسألُ التوفيقَ والسداد .

الهوامش

١) مصابيح الجامع ، ١٩٧/١ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ، وينظر أيضاً : التنقيح ، ٨٥/١ وسيأتي في موضعه .
٣) الكتاب ، ٣١٠/٢ – ٣١١ .
٤) ينظر : المصدر نفسه .
٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ، ١٧٤/٣ .
٦) ينظر : مشارق الأنوار ، ٢١١/١ .
٧) ينظر : غريب الحديث لابن الجوزي ، ٢١٢/١ .
٨) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٣٨٣/١ .
٩) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ٧٢٢ .
١٠) وعبارته مشكلةٌ .
١١) شرح الكافية الشافية ، ٧٠٧/٢ – ٧٠٨ ، وينظر : شرح ابن عقيل، ٢١٨/٢ – ٢١٩ ، وشفاء العليل ، ٤٩٧.
١٢) شرح ابن الناظم ، ٢١٩ .
١٣) ينظر : شرح المشكاة للطيبي ، ٦٦٢/٢ .
١٤) ينظر : البحر المحيط ، ٥٧٧/١٠ .

١٥) ينظر : التنقيح ، ٥٨/١ .
١٦) ينظر : التفسير القيم ، ٦٤٦/١ .
١٧) ينظر : مصابيح الجامع ، ١٩٧/١ .
١٨) ينظر : عمدة القاري ، ٥٧/٢ .
١٩) سورة الكهف : ٢٣ ، ٢٤ .
٢٠) ينظر : مصابيح الجامع ، ٢٣٠/١٠ – ٢٣٢ ، وينظر : مغني اللبيب ، ٢٩٥/٢ ؛ إذ نقل الدماميني كلامَ السهيلي بالصيغةِ التي ذكرها ابنُ هشام ، وينظر أيضا : أمالي ابن الحاجب ، ١٩٦ – ١٩٨ وسيأتي تفصيلُ قولِهما كلٌّ في موضعِه إن شاء الله .
٢١) معاني القرآن للفراء ، ١٧٨/١ ، و٤٧٢ .
٢٢) معاني القرآن للأخفش ، ٤٢٩/٢ ، وينظر أيضاً : تفسير القرآن العزيز لابن زمَنين ، ٥٥/٣ . وفي تفسير الواحدي : فالقولُ محذوفٌ ، ولما حُذِفَ (تقول) نُقِلَ لفظُ (شاء) إلى المضارع ، ينظر : تفسير الوسيط للواحدي ، ١٤٣/٣ .
٢٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٢٧٨/٣ .
٢٤) سورة آل عمران : من الآية ١٠٦ . قال ابنُ هشام في هذه الآية : ((الأصلُ : فيُقالُ لهم : أَكَفَرْتُمْ، فحُذِفَ القولُ ؛ استغناءً عنه بالمقول ، فتبِعَتْه (الفاء) في الحذف ، ورُبَّ شيءٍ يصحُّ تبعاً ، ولا يصحُّ استقلالاً)) . مغني اللبيب ، ٨٠/١ . ووجهُ الشبهِ بين الآيتين أنَّ هذه الآيةَ حُذِفَ فيها القولُ و(فاء) الجزاء ، وفي موضعِ الاختيارِ حُذِفَ المستثنى وأداةُ الاستثناء ، إلاّ قائلاً .
٢٥) ينظر : الروض الأنف ، ٨٤/٣ .
٢٦) ينظر : تفسير ابن عطية ، ٥٠٨/٣ – ٥٠٩ ، وينظر أيضاً : زاد المسير في علم التفسير ، ٧٦/٣ ، وتفسير الرازي ، ٤٥٠/٢١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ، ٤٦٣/١ .
٢٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، ٨٤٣/٢ – ٨٤٤ . وتجدر الإشارة إلى أنَّ توجيهَ الآيةِ على الاستثناءِ المنقطع هو مما منعه ابنُ الحاجب – كما سيأتي –
٢٨) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، ١٩٦ – ١٩٨ (بتصرف) . وتجدر الإشارة إلى أنَّ من المفسرين من جعلَ الاستثناء في هذه الآية على الأوجه التي منعها ابنُ الحاجب ، ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل لبرهان الدين الكرماني ، ٦٥٦/١ ، والكشاف ، ٧١٤/٢ – ٧١٥ .
٢٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ٣٨٥/١٠ .
٣٠) ينظر : البحر المحيط ، ١٦٢/٧ .
٣١) مغني اللبيب ، ٢٩٥/٢ .
٣٢) ينظر : المصدر نفسه .
٣٣) ينظر : مغني اللبيب .
٣٤) ينظر : مصابيح الجامع ، ٢٣٠/١٠ – ٢٣٢ .
٣٥) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٣٥/٩ .

٣٦) ينظر : المصدر نفسه .
٣٧) ينظر : المصدر نفسه .
٣٨) ينظر : المصدر نفسه ، ٩/٢٣٥ – ٢٣٦ .
٣٩) ينظر : الكتاب ، ٢/ ٣١٢ .
٤٠) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ٣/ ٥٠ – ٥١
٤١) ينظر : شرح الدروس في النحو ، ٢٦٧ – ٢٦٨ .
٤٢) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ، ١٥٢ .
٤٣) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ، ١/ ٢٤٥ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق ودراسة : د- رجب عثمان محمد ، مراجعة : د- رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: د- عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار ، مصر – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق: د- نفر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل – بيروت ، دار عمّار – عمّان .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنّا ، مطبعة السعادة .
- أمالي ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د- محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د- حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ) ، تحقيق : د- عبد الله الخالدي ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، ط١ – ١٤١٦هـ .

- تفسير القرآن العزيز ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، المعروف بابن أبي زَمَنين المالكي (ت ٣٩٩هـ) ، تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة ، ومحمد مصطفى الكنز ، الفاروق الحديثة ، مصر – القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- تفسير القرآن الكريم (التفسير القيّم) ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق : مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ : إبراهيم رمضان ، دار ومكتبة الهلال – بيروت ، ط١ – ١٤١٠هـ .
- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : يحيى بن محمد بن علي الحكمي ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- الجامع لأحكام القرآن ، شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ – ١٤٢٢هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك ، (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و د- محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح الدروس في النحو ، الإمام : أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ) ، دراسة وتحقيق : د- إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي ، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ، المسمّى : الكاشف عن حقائق السنن ، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة – الرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د- يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل للزمخشري ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق : د- الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، محمود بن حمزة بن نصر ، أبو القاسم برهان الدين الكرماني ، المعروف بتاج القراء (ت ٥٠٥هـ) ، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت .
- غريب الحديث ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق : د- عبد المعطي أمين القلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م ، ط٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي ، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ) ، المكتبة العتيقة – دار التراث.
- مصابيح الجامع (وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وإعرابه) ، الإمام القاضي بدر الدين الدماميني أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : نور الدين

طالب ومجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر ، دار النوادر – سوريا ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د- مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥ م .
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ – ١٤٢٠هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناجي ، المكتبة العلمية – بيروت ، ١٩٧٩م .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري ، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق : الشيخ- عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، د- أحمد محمد صيرة ، وأحمد عبد الغني الجمل ، وعبد الرحمن عويس ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري ، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق : الشيخ- عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، د- أحمد محمد صيرة ، وأحمد عبد الغني الجمل ، وعبد الرحمن عويس ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .